الأمم المتحدة

A/59/826

الجمعية العامة

Distr.: General
7 June 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٤ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تنفيذ توافق آراء مونتيري: منظور إقليمي

مذكرة من الأمين العام

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٩٣/٥٩، ضمن جملة أمور، أن يلتمس من اللجان الإقليمية تقديم مدخلاتها بشأن الجوانب الإقليمية والأقاليمية لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

ويرد ذلك التقرير، الذي أعدته اللجان الإقليمية الخمس، في مرفق هذه المذكرة. ويُقدَّم التقرير امتثالا للطلب المذكور أعلاه.

210605 160605 05-37599 (A)
0537599

المرفق

تقرير بشأن الجوانب الإقليمية والأقاليمية لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، أعدته اللجان الإقليمية الخمس امتثالا لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٩٣

موجز

دعت قرار الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٢٣٠، ضمن جملة أمور، اللجان الإقليمية، مع غيرها من الشركاء ذوي الصلة، إلى اغتنام فرصة انعقاد دوراتها الحكومية الدولية العادية لعقد اجتماعات استثنائية لمعالجة الجوانب الإقليمية والأقاليمية لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ويمكن لهذه الاجتماعات أن تساعد على سد أي فجوات قائمة بين كل من البعد الوطني والإقليمي والدولي لتنفيذ توافق آراء مونتيري وأن تكون بمثابة مُدخلات في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية.

ومنذ انعقاد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠٠٣، اضطلعت اللجان الإقليمية، بالتعاون مع شركائها ذوي الصلة، بمجموعة واسعة النطاق من أنشطة المتابعة في المنطقة الخاصة بكل منها. وفي الواقع أن تنفيذ توافق آراء مونتيري على الصعيد الإقليمي يشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج عمل كل لجنة من هذه اللجان. وعلى الأخص، عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا قُبيل دورتها الستين، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٥، حلقتها الدراسية المتعلقة بالسياسات بشأن تمويل التنمية، بينما كان الموضوع الرئيسي للدورة الحادية والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٥، هو ”تنفيذ توافق آراء مونتيري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تحقيق الانسجام والاتساق“. وعلى الرغم من أنه لم يكن مقررا عقد دورة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٥، وفقا لجدول اجتماعات اللجنة الذي مدته سنتان، فإنها نظمت عددا من الدراسات والأحداث الموجهة نحو السياسات بشأن تمويل التنمية، منها حلقات دراسية عُقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. أما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فقد عقدت اجتماعين لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في كمبالا في أيار/مايو ٢٠٠٤، وفي أبوجا في أيار/مايو ٢٠٠٥، اعتمد كل منهما بيانا وزاريا يؤكد على الأهمية الحاسمة لحل مشاكل الديون والتجارة والمساعدات حلا إيجابيا، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، ومن أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اجتماعا لفريق خبراء مخصص بشأن التنفيذ الإقليمي لتمويل التنمية، يُعقد في بيروت في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وسيتبعه في ٨ حزيران/يونيه اجتماع لوزراء مالية الدول الأعضاء في اللجنة.

ويستند هذا التقرير إلى المداولات الموجهة نحو السياسات التي جرت خلال الأحداث الإقليمية الحكومية الدولية المنعقدة مؤخرا، وكذلك إلى التحليلات ذات الصلة التي قامت بها اللجان الإقليمية لمتابعة القرار ٥٨/٢٣٠. ويُقدم التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٩٣.

أولا – الأبعاد الإقليمية لتنفيذ توافق آراء مونتيري

١ – يؤكد توافق آراء مونتيري أهمية استمرار المشاركة التامة وطنيا وإقليميا ودوليا لضمان المتابعة السليمة للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ولمواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والمالية والتجارية، في إطار جدول الأعمال الكلي للمؤتمر. وقد أكد توافق الآراء على أهمية الشراكة الجديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع إبراز المسؤولية الرئيسية للبلدان النامية عن تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة وممارسة الحكم الرشيد وتوطيد سيادة القانون. وأقر توافق الآراء أيضا بالدور الجوهري الذي تؤديه البلدان المتقدمة النمو في دعم جهود البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا تزال ذات أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في كثير من البلدان. ومنذ ذلك الحين شملت المتابعة الإقليمية ''للإجراءات الرائدة'' التي تم تحديدها في المؤتمر مختلف الأطراف المعنية، بما فيها مصارف التنمية الإقليمية، بينما اضطلعت اللجان الإقليمية بدور حفاز في المنطقة الخاصة بكل منها. والمتابعة الإقليمية الجاري تنفيذها في سياق أوجه التنوع القائم بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة هي بمثابة منتدى لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز الشراكات، مع تقييم السياسات الإقليمية في الوقت نفسه.

٢ – وقد نمت اقتصادات البلدان النامية في المتوسط بمعدل أسرع من نمو اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، وشهد نصيب الفرد من الدخل زيادة في البلدان النامية، لا سيما في الصين والهند. غير أن أداء هذه البلدان ينطوي على تفاوتات كبيرة، وينطبق ذلك على الأخص على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظل معدل النمو منخفضا ومتقلبا، وإن كان قد حدث انتعاش في عام ٢٠٠٤، كما أن التوقعات تبدو إيجابية بالنسبة لعام ٢٠٠٥. وفي حين أن أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة هما أسرع المناطق نموا، فإن بعض الاقتصادات في أوروبا الشرقية ووسط آسيا لم تنتعش انتعاشا كاملا بعد منذ انهيار الشيوعية. وباستثناء البلدان المنتجة للنفط، كانت التنمية في بلدان غرب آسيا مخيبة للآمال. وعلى الرغم من حدوث نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، ازداد التخلف في غالبية أقل البلدان نموا. وهنالك مناطق دون إقليمية واسعة النطاق، وبخاصة أفريقيا جنوب الصحراء، تخلفت على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وازداد بالفعل عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في أفريقيا من ٢٢٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٣١٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠١.

٣ - ودفعت العولمة السريعة منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، عددا من مختلف أدوات تمويل التنمية إلى مكان الصدارة، بينما فتحت الحدود أمام حركة السلع ورؤوس الأموال والعمالة. وفي جميع المناطق أثرت هذه التطورات بدرجات متفاوتة على مجموعة متنوعة من المسائل تمتد من تحرير التجارة إلى نمو أسواق رؤوس الأموال.

٤ - وتُثبت التحليلات التي أجرتها اللجان الإقليمية، وكذلك التقييمات الناتجة عن المتابعة على المستوى الإقليمي، أن تدابير تحسين بيئات الأعمال التجارية المحلية من خلال الإصلاحات الهيكلية في مجالات المالية والعمالة والتجارة؛ وسياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على التنمية؛ وسلامة توجيه الاستثمارات في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتقيد بمبادئ الحكم الرشيد، هي أمور جوهرية لتحقيق التنمية الناجحة. ومن ضمن العوامل الحاسمة التي تؤثر على احتمالات وقدرات الاستفادة من الإمكانات في معظم البلدان النامية مدى توافر الموارد لتمويل الاستثمارات في الهياكل الأساسية. وفضلا عن ذلك، فإن تجارب كثير من البلدان، لا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، تدل على أهمية وجود ضمانات ضد التقلبات الاقتصادية والمالية، إذ أنه بدونها يمكن أن تضمحل في ليلة وضحاها الإنجازات التي حققتها البلدان النامية بشق الأنفس.

٥ - وتؤكد التحليلات الإقليمية أيضا أن التجارة والاستثمار وتدفقات الموارد، بما فيها خدمة الديون، ينبغي أن يعزز بعضُها بعضا لكي تؤدي إلى تحقيق تقدم حاسم على سبيل التنمية المستدامة. وبالتالي فإن من الضرورات العاجلة إحداث طفرة كبيرة في الاستثمارات العامة، وبناء القدرات، والتعزيز المنهجي للفرص التجارية التي تمتثل لمبادئ منظمة التجارة العالمية، وتعبئة الموارد، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلدان النامية المنخفضة الدخل. والمشكلة في مجال التجارة تتمثل في كيفية التغلب على الآثار السلبية لتكاثر الاتفاقات الثنائية، ومنها زيادة تهميش البلدان المحرومة وتؤكد التجارب المكتسبة في إطار متابعة توافق آراء مونتيري أيضا ضرورة إقامة شراكات واتخاذ مبادرات إقليمية ودون إقليمية من أجل تعجيل خطى التنمية وزيادة تماسك السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية بغية الحد من التقلبات. وستستمر أعمال اللجان الإقليمية وما توفره من منتديات إقليمية في تسهيل التعاون الأقاليمي وتبادل التجارب وأفضل الممارسات.

ثانيا – السياسات والتدابير الكفيلة بالوفاء بالالتزامات

تعبئة الموارد المحلية

٦ – يشكل تكوين رأس المال الخاص المحلي أكبر مورد للاستثمارات الجديدة في المجتمعات النامية. وهو يبلغ في المتوسط خمسة أمثال الاستثمارات الأجنبية. وتُحقق منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر معدل للادخار في العالم، وإن كان قد لوحظ وجود اختلافات بين البلدان في معدلات الادخار. ولتعبئة المدخرات الخاصة، الأمر الذي يشكل الهدف الرئيسي لتوافق آراء مونتيري، لا بد من انتهاج سياسات تهدف إلى زيادة الثقة في القطاع المالي وتنويع فرص الاستثمار عن طريق تنمية أسواق رؤوس الأموال، بما فيها صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الادخار الممولة من مصادر خاصة. ومن الجوهري بنفس القدر تنمية أسواق رؤوس الأموال الطويلة الأجل، وعلى الأخص لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٧ – وفي أغلب البلدان، تساهم الأسر بحصة كبرى في المدخرات الوطنية، تبلغ في بعض البلدان ٨٠ في المائة. وقد اعتمدت أغلبية البلدان نوعا من أنواع الادخار القسري (مثل المساهمات الإلزامية في صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الادخار)، وتوفر حوافز ضريبية لتنشيط الادخار الأُسري الطويل الأجل. وقد اكتسبت بعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خبرات كبيرة في وضع مخططات ابتكارية لصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الادخار. ومن العناصر التي تشجع الادخار الأسري أيضا أسواق رؤوس الأموال الفعالة والسياسات المالية والنقدية الحكيمة والنظم القانونية القوية والحكم الرشيد. ومن الشروط المكملة الضرورية لذلك تهيئة بيئة مواتية لتوجيه المدخرات نحو استثمارات منتجة.

٨ – وتؤدي أسواق الأسهم في كثير من المناطق دورا أكبر في تعبئة الموارد، وإن كانت هذه الممارسة غير منتشرة بعدُ على نطاق واسع. وقد مهدت الطريق في هذا الاتجاه تدابير رفع القيود والتحرير، وكذلك السياسات المحددة الرامية إلى تعزيز التنمية. ويمكن لظهور مؤسسات الاستثمار، مثل صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين، أن يشجع على نمو أسواق الأسهم، حيث تشكل هذه المؤسسات مصدرا كبيرا من مصادر الطلب على الأصول المالية. وقد تأخرت بعض البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، عن اللحاق بالركب، وأسواقها ناقصة النمو نسبيا. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنشطة تدريب وتوجيه منتظمة لتشجيع إقامة أسواق أسهم نشطة.

٩ – وبالمثل، أخذت تنمية أسواق السندات تحظى بالاهتمام في عدد متزايد من البلدان النامية في جميع المناطق، وإن كانت أسواق السندات جديدة نسبيا في كثير من الأماكن.

وتوفر أسواق السندات المحلية مواد تمويل بديلة لشركات والحكومات تتفادى الأخطار الناجمة عن أسعار الصرف التي ينطوي عليها التمويل الأجنبي. ومشاركة المستثمرين الأجانب في هذه الأسواق معناها أن خطر الانعكاس المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لا يزال قائما. غير أن قابلية الاستفادة من المدخرات المحلية وإصدار السندات بالعملة الوطنية يقلل من التعرض التقلبات المفاجئة في ثقة المستثمرين الأجانب .ويمكن للآثار التي تنتقل عن طريق العدوى، والتي قد لا تعني تدهورا في الأساسيات، بل تعكس مجرد قاعدة مشتركة للمستثمرين، أن تلحق ضررا بالبلدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على التمويل الأجنبي. وبالتالي فإن كثيرا من البلدان تعتبر إقامة أسواق للسندات بالعملات المحلية أولوية هامة لسياساتها، تقلل من مدى التعرض للصدمات الخارجية. وقد بدأت بعض بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إصدار سندات طويلة الأجل بالعملات المحلية سعيا إلى تشجيع الاستثمارات. وفي عام ٢٠٠٤، أصدر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية للمرة الأولى على الإطلاق سندات بعملات بلدان المنطقة. ومن المتوقع أن تؤدي أسواق السندات إلى تنشيط الادخار والاستثمار المحليين، بالإضافة إلى ضمان مزيد من الاستقرار. وقد قامت البلدان التي تملك هياكل أساسية مالية أكثر تطورا بتعديل الترتيبات المؤسسية التقليدية بما يسمح بتطوير أسواق السندات والإشراف عليها بصورة أكثر فعالية، وذلك مثلا عن طريق تخويل السلطة لهيئات مستقلة معنية بالأوراق المالية. أما البلدان التي تملك هياكل أساسية موثوقة وقدرا أكبر من الخبرات فقد شرعت في إقامة أسواق ثانوية وتوفير وسائل الوقاية من المخاطر.

١٠ - **وفي بعض المناطق، خصوصا آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يجري النظر في إنشاء أسواق سندات إقليمية، بغية الاستفادة بصورة أفضل من الموارد المتاحة إقليميا من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على رأس المال الاستثماري في هذه البلدان. ويمكن للأسواق الإقليمية أيضا تقديم إسهامات هامة في بناء الهياكل الأساسية الإقليمية الضرورية للتنمية وتعزيزها، لا سيما من أجل تشجيع التجارة والاستثمار.** وتنظر البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى جمهورية كوريا والصين واليابان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣)، ومنتدى التعاون الآسيوي في تنمية سوق السندات الآسيوية.

١١ - ويعير كثير من الحكومات في جميع المناطق اهتماما كبيرا لأهمية أسواق رؤوس الأموال في عملية التنمية الاقتصادية. لكن تنمية أسواق رؤوس الأموال المحلية تتطلب إصلاحات واسعة النطاق، كما أن تحقيق الاتساق بين السياسات ليس سهلا. ولإنشاء سوق لرؤوس الأموال يلزم وضع إطار تنظيمي جيد، بما في ذلك تدابير الإنفاذ. وبوجه عام،

وبالإضافة إلى المؤسسات الرقابية ذات الكفاءة، ينبغي للإطار التنظيمي الجيد أن يشجع المؤسسات المالية على التنظيم الذاتي والرصد الذاتي، وأن يتيح مجالا كافيا للأطراف المشاركة في السوق لكي تتصرف بطريقة مرنة، وأن يشتمل على تدابير تشجع الممارسات الرشيدة. **ويلزم أيضا تشجيع شفافية المعلومات واعتماد معايير المحاسبة الدولية. ومع استمرار تحسن تكنولوجيا المعلومات، ينبغي للهيئات التنظيمية استعراض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالكشف. وينبغي للحكومة والهيئات التنظيمية في كل بلد استعراض نظم التجارة والتسوية وتحسين فعاليتها. ومن شأن ذلك أن يقلل من تكاليف المعاملات والمخاطر التجارية. وقد يكون من المجدي النظر في إمكانية وضع أطر مشتركة للتجارة دون الإقليمية يمكن لأسواق الأوراق المالية المحلية أن تتعاون في ظلها على وضع نظام للتجارة وتبادل المعلومات يسمح للمستثمرين بالاتجار بالأوراق المالية على أساس إقليمي.**

التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة

١٢ - ينتشر حاليا استخدام مؤسسات التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة في جميع المناطق النامية، وإن كان هذا بدرجات متفاوتة، حيث تقود العمليةَ بلدانُ منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك سعيا إلى حل مشكلة الفقر على المستوى الشعبي. وتقدِّر الحملة العالمية لمؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة أنه من بين مؤسسات التمويل الصغير المعتمدة البالغ عددها ١٧٩ مؤسسة في آسيا، توجد ١٤٤ مؤسسة في جنوب آسيا. وقد جربت مؤسسات التمويل الصغير في جنوب آسيا عددا من خطط التمويل الصغير المختلفة، مثل توفير برامج الائتمان والادخار الموجهة نحو النساء الفقيرات، وتعبئة المدخرات الطوعية، وتشجيع تنظيمات المساعدة الذاتية، وإشراك الاستثمارات الخاصة في التمويلات الصغيرة. ويجري محاكاة تجربة آسيا في مجال مؤسسات التمويل الصغير، لا مختلف مناطقها دون الإقليمية فحسب، بل وفي مناطق أخرى أيضا. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة أمام تعزيز مساهمة مبادرات التمويل الصغير، لا سيما فيما يتعلق باستدامة التمويل الصغير والتقييم النوعي والكمي لأثر التمويلات الصغيرة على الفقر. ومن الشواغل الأخرى الدور المحدود الذي تؤديه التمويلات الصغيرة في التصدي لمشاكل أشد الفقراء فقرا، حيث أن توفير الائتمانات يساعد في أغلب الأحوال على ما يبدو من يملكون روح المبادرة اللازمة لمزاولة الأعمال الحرة. وإضافة إلى ذلك، **لوحظ أن نجاح مؤسسات التمويل الصغير يتطلب تهيئة بيئة مواتية، وهو هدف يمكن تحقيقه على أكمل وجه من خلال إطار لسياسات الاقتصاد الكلي يسمح بتفادي الأزمات الناشئة محليا أو من الخارج. ومن المفيد أيضا أن يكون الدعم المقدم من المانحين مما يمكن التنبؤ به.**

الاستثمار الأجنبي المباشر

١٣ - في عالم تسوده العولمة، يتركز التنافس في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر على تهيئة بيئة ملائمة للأعمال التجارية وتوفير حوافز للاستثمار، بما يتسق مع الأهداف الإنمائية الوطنية. والتحدي الذي تواجهه البلدان النامية يتمثل في الاستجابة لهذا الواقع الجديد بطريقة تتيح لها اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة مساهمتها في التنمية إلى أقصى مدى ممكن. وعموما، حققت السياسات التي لا تميز بين المستثمرين المحليين والأجانب أثرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتؤدي التحسينات الواسعة النطاق في مناخ الاستثمار إلى زيادة عدد المستثمرين المحتملين، مما يشكل حافزا إضافيا يدفع الشركات غير النظامية إلى الانضمام إلى الاقتصاد النظامي. وينطوي هذا الأمر علي أهمية خاصة لأكثرية البلدان النامية، حيث يعمل مئات الملايين من الأشخاص في الاقتصاد غير النظامي، ويمثلون أكثر من نصف الاقتصاد في بعض الحالات. وإضافة إلى ذلك، يشكل تعزيز الصلات بين الشركات الأجنبية والمحلية عنصرا حاسما من عناصر السياسات الهادفة إلى الاستفادة إلى أقصى مدى ممكن من آثار الاستثمار الأجنبي المباشر. ويفيد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بأن رفع القيود عن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عاملا من العوامل التي ساعدت على عكس الاتجاه التنازلي في التدفقات الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية. بيد أنه في جميع المناطق النامية ظل الاستثمار الأجنبي المباشر مُركزا من الناحية الجغرافية. وقد عانت منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من انخفاض مطرد في نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، وتظهر عليها علامات الضعف في ميدان التنافس على الاستثمارات الجديدة ذات النوعية الأكثر جودة. وبينما يُستثمر ما مقداره ١,٥ تريليون دولار من الأموال العربية في الخارج، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك المنطقة في عام ٢٠٠٢ لم يزد على ٤,٥ بلايين دولار، أي ٠,٧ في المائة فقط من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من ١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، ومن المحتمل أن تصل إلى ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. غير أنها لا تزال مركزة أساسا في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، وفي قطاع الصناعات الاستخراجية.

١٤ - ويبدو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتبادلة بين البلدان النامية تشهد نموا أسرع مما تشهده الاستثمارات المباشرة المتدفقة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وتشير بعض التقديرات إلى أنه بحلول نهاية العقد الماضي كان أكثر من ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية صادرا عن مثيلاتها. وتشكل البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر مصدر من مصادر الاستثمارات الخارجية وأسرعها نموا؛ فقد بلغت الاستثمارات

الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الخارج حتى نهاية عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ٦٣٥ بليون دولار، ويمثل ذلك ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الخارج من جميع الاقتصادات النامية. ويُعتبر توسيع نطاق الاتفاقات الإقليمية للتجارة الحرة، وبخاصة في شرق آسيا وشمالها الشرقي وجنوبها الشرقي، بالإضافة إلى جهود التكامل الإقليمي، من ضمن الأسباب الرئيسية لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج. وتُعد إمكانية الاستفادة من الموارد الطبيعية والتوجه القوي نحو التصدير من العوامل التي كثيرا ما تحفز الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للبلدان المتقدمة النمو على الاستثمار في المناطق النامية. وتُعد الصين والهند والبرازيل وماليزيا وجنوب أفريقيا ضمن البلدان النامية الرائدة في توفير الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي البلدان الفتية في أوروبا ورابطة الدول المستقلة شرعت بعض الشركات الوطنية الكبيرة في تنفيذ استراتيجيات للتوسع الإقليمي. وكثيرا ما تحقق الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية نجاحا في البلدان النامية الأخرى، أكثر مما تحققه مثيلاتها من البلدان المتقدمة النمو، وذلك لعدة أسباب هي: (أ) انخفاض تكاليفها الإدارية؛ و (ب) التكنولوجيا التي تستخدمها هذه الشركات، حيث أنها وإن تكن أقل تقدما في حالات كثيرة، فإنها أكثر ملاءمة للبلدان التي تعمل فيها الشركات؛ و (ج) قرب هذه الشركات إلى البلد المضيف، سواء من الناحية الجغرافية أو الثقافية؛ و (د) يغلب أن تكون هذه الشركات على معرفة أفضل بأخطار الاستثمار في البلدان النامية الأخرى.

١٥ - ومع ذلك فإن أكبر قسط من موارد الاستثمار الموجهة نحو الخارج من البلدان النامية تتدفق إما نحو البلدان المتقدمة النمو أو إلى الملاذات الضريبية - لسبب رئيسي هو الهروب من الكلفة العالية للأعمال التجارية، ومن الضرائب المرتفعة. وفيما يتعلق بترشيد النظم الضريبية، فإن عدة اقتصادات من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ضربت مؤخرا بعض الأمثلة الجديرة بالملاحظة. فقد اعتمدت كل من أستونيا ولاتفيا وليتوانيا (وهي دول أعضاء جديدة في الاتحاد الأوروبي منذ أيار/مايو ٢٠٠٤) ''ضرائب موحدة'' على الدخل الفردي، وانضم إليها في وقت لاحق الاتحاد الروسي وعدد قليل من البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويبدو أن هذه الضرائب زادت الإيرادات الضريبية لهذه البلدان وقللت من كلفة جباية الضرائب. غير أن هذه الضرائب الموحدة قد تقلل بقدر كبير من التأثير التصاعدي للضرائب. **ويمكن للجان الإقليمية أن تُسهم في أعمال لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا بموجب قراره ٢٠٠٤/٦٩.**

١٦ - ويلزم اتخاذ مبادرات إضافية في مجال السياسات لتصحيح أوجه الضعف في حالة الاستثمارات في البلدان النامية، بما في ذلك زيادة استفادتها من الأسواق المالية الدولية

كما أن تجربة المصرف الأوربي للاستثمار في مجال تعزيز الهياكل الأساسية والتكامل الإقليمي تستحق الدراسة. ونظرا لحجم احتياجات التمويل والاستثمار في مجال الهياكل الأساسية في البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ستدرس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إمكانية إنشاء مصرف آسيوي للاستثمار، تشجعها على ذلك مساهمات المصرف الأوروبي للاستثمار، بهدف أن يكون المصرف قادرا على تعبئة رؤوس الأموال من الأسواق المالية وغيرها من المصادر، والمساعدة على توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع التنمية والاستثمار في مجال الهياكل الأساسية في البلدان المشاركة، بالتعاون مع الصناديق والمصارف الإنمائية الإقليمية الأخرى، بغية حشد عناصر التضافر من أجل التنمية الإقليمية. ومن الأمثلة الأخرى المثيرة للاهتمام ما حققه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، الذي يركز بشكل مباشر على تنمية القطاع الخاص القادر على الاستمرار، ويدعم تطور المؤسسات الديمقراطية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٧ - ويضاف إلى ذلك أنه على الرغم من أن التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة أصبحت بالنسبة للبلدان النامية أكثر المصادر استقرارا لتمويل الاستثمارات الإنتاجية، فإن سلوك هذه التدفقات صار في السنوات الأخيرة موافقا لدورات الأحوال الاقتصادية.

التجارة

١٨ - اعتبر توافق آراء مونتيري أن التجارة هي أهم مصدر خارجي لتمويل التنمية. ومع ذلك فإن كثيرا من البلدان النامية لا تشارك في التجارة العالمية سوى مشاركة هامشية. بل وانخفض نصيب أفريقيا من الصادرات العالمية، فأصبح لا يزيد الآن على ثلث ما كان عليه في الثمانينات. وفي عام ٢٠٠٢، لم يزد نصيب البلدان الخمسين الأقل نموا من التجارة العالمية على ٠,٦ في المائة. ومن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩١ دولة هناك ٤٤ دولة ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية، منها ١٩ بلدا من أقل البلدان نموا. أما الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية البالغ عددها ٢٢ دولة، فإن ١١ دولة منها فقط أعضاء في منظمة التجارة العالمية. **وبوسع اللجان الإقليمية النشطة في تقديم المساعدة التقنية ذات الصلة وتوفير منتديات للمناقشات الدولية الهادفة إلى إتاحة فرص أفضل للتعاون الإقليمي والأقاليمي، أن تسهل على نحو أفضل اندماج البلدان النامية والاقتصادات المنخفضة الدخل التي تمر بمرحلة انتقالية في نظام التجارة العالمي. وتدل الخبرات المكتسبة منذ انعقاد جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على أن اندماج هذه البلدان لا يمكن تحقيقه دون تحسين إمكانيات وصولها إلى الأسواق بناء على مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية، على أساس عدم المعاملة بالمثل.** كما أن الجولات

المتتالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف واستمرار محنة أشد البلدان النامية فقرا في أعقاب هذه الجولات أبرزا أهمية تحقيق نجاح حقيقي ضخم في جولة مفاوضات الدوحة لصالح البلدان النامية، والحاجة العاجلة إلى ذلك، بدءا بمشكلة الحماية والإعانات الزراعية. من القضايا البالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية الحيلولة دون تصاعد التعريفات، الذي يثبط عملية إضافة القيمة من خلال التصنيع.

١٩ - والمسألتان الشاملتان اللتان ينبغي معالجتهما من أجل استغلال التجارة الدولية كمحرك قوي للنمو الاقتصادي والحد من الفقر في البلدان النامية هما: (أ) تسهيل الوصول إلى الأسواق وتحسين شروط التبادل التجاري لصالح البلدان النامية، مع الاهتمام بوجه خاص باحتياجات أشد هذه البلدان فقرا؛ و (ب) تحسين القدرة التنافسية لصادرات البلدان المنخفضة الدخل على صعيد العرض، من خلال زيادة الاستثمارات في تطوير الهياكل الأساسية وتسهيل التجارة وتنمية الموارد البشرية.

٢٠ - ويعاني القطاع الزراعي من اختلال يعد من أكبر الاختلالات وأعلاها كلفة في نظام التجارة الدولية، ويعزى أساسا إلى الإعانات البالغة ٣٠٠ بليون دولار التي تقدمها البلدان الغنية إلى منتجيها الزراعيين. ووفقا لما اتُّفق عليه في الاتفاق الإطاري لبرنامج الدوحة الإنمائي المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، فإن إعانات التصدير ينبغي إلغاؤها إلغاء تاما وفعليا. وعلى الرغم من هذا الاتفاق الهام، لم تحدد أية خريطة طريق أو موعد نهائي لتحقيق هذا الهدف. وينبغي للمفاوضات بشأن تحرير التجارة الزراعية كذلك أن توسع مجال تركيزها بحيث تؤكد على تخفيض التعريفات بالإضافة إلى تخفيض الدعم المحلي. ومن الجوهري أن يؤخذ بعين الاعتبار كون الأغلبية الكبرى للسكان في البلدان النامية، بل والأغلبية الساحقة في أشد البلدان فقرا، تعتمد على القطاع الزراعي في اكتساب أرزاقها. وبالتالي فإن فرص النمو المستدام في هذه البلدان تعتمد اعتمادا حاسما على ضمان زيادة دينامية القطاع الزراعي، وهو أمر يتطلب أيضا أن تضطلع البلدان النامية بالإصلاحات اللازمة.

٢١ - وحدد الاتفاق الإطاري خمسة مجالات أساسية تشمل، إلى جانب الزراعة، إمكانية وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، وقضايا التنمية، وتسهيل التجارة. ومما يؤسف له أن الموعد النهائي الأصلي لإكمال جولة الدوحة، الذي كان محددا بكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قد انقضي دون تحقيق تقدم كبير منذ إبرام الاتفاق الإطاري. **وإذا أريد لجولة الدوحة أن تكتمل بحلول عام ٢٠٠٦، وهو ما يرى الكثيرون أنه المهلة الوحيدة المتاحة، فإن مواصلة التقدم في هذا الشأن مرهونة الآن بنتيجة المؤتمر الوزاري السادس**

لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في هونغ كونغ، الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٢ - وقد زادت العولمة من تعرض اقتصادات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية للصدمات الخارجية المعاكسة. وحتى البلدان التي استفادت مؤخرا من انتعاش أسعار السلع الرئيسية تعاني من جوانب ضعف هيكلية كبرى نابعة من اعتمادها الكبير على تصدير الموارد الطبيعية والمنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، بما يعنيه ذلك من شدة القابلية للتأثر بالصدمات الخارجية. وفي بعض الحالات، أصبح تراجع القدرة التنافسية المرتبط بارتفاع سعر الصرف الحقيقي (''المرض الهولندي'') عبئا على المنتجين وخانقا للنمو الاقتصادي.

٢٣ - وبعد أن أدركت البلدان النامية أن التجارة مقوم حيوي لاستغلال إمكاناتها الإنمائية والحد من الفقر، أخذت تسير بوجه عام على درب تحرير التجارة في السنوات الأخيرة. ولكن لم يتسن لكل بلد، ولا سيما أقل البلدان نموا في أفريقيا، اجتناء الثمار الممكنة للتجارة، وإن كان تحرير قطاع الخدمات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء) لدى بعضها قد أدى إلى تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بل ونشط عملية تأسيس المشاريع الصغرى في بعض الحالات (مثل مشاريع الهواتف الجوالة في بنغلاديش). والسبب في هذا هو أن التدابير الفعالة لتحرير التجارة انحصرت في معظم الأحوال في قطاع الاستيراد، بينما لم تنفذ سوى تدابير قليلة على صعيد السياسات من أجل تقليل قيود العرض في قطاع التصدير. وبالمثل، كثيرا ما تجاهلت السياسات التجارية القطاع غير النظامي، الذي يؤلف جزءا جوهريا من الاقتصاد في كثير من البلدان النامية. ومن أبرز الظواهر في هذا الشأن أن الموارد المتأتية من الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية، التي يعتمد عليها كثير من البلدان اعتمادا كبيرا، قد انخفضت مع اطراد خطوات تحرير التجارة. فوفقا لما تفيد به منظمة التجارة العالمية، مثلت إيرادات التعريفات في منتصف التسعينات أكثر من ٣٠ في المائة من الحصيلة العامة لإيرادات الضرائب في أكثر من ٢٥ في المائة من البلدان النامية. **ومن ثم، فإن من المهم مواصلة تحرير التجارة مع انتهاج سياسات محلية تُحسّن من قدرة اقتصادات البلدان النامية على الاستجابة على صعيد العرض دون فقدان للإيرادات العامة.**

٢٤ - ولم تتضح بعد على صعيد التبادل التجاري فيما بين بلدان الجنوب قدرة التجارة على زيادة الإيرادات وتعزيز النمو الطويل الأمد وزيادة التدفقات المالية من أجل التنمية، على الرغم من أن حجم الاتجار بالبضائع فيما بين البلدان النامية على مدى الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠١ قد زاد بمعدل يبلغ مثلَيْ معدل نمو التجارة العالمية، بل ونما حجم الاتجار بالخدمات بمعدل أسرع من ذلك. كما تباين الأداء التجاري تباينا كبيرا من منطقة

إلى أخرى. وأظهر التحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن جهة المنشأ وجهة المقصد بالنسبة لأكثر من ثلثي مجموع التجارة فيما بين البلدان النامية كانتا في بلدان آسيا النامية، التي نما حجم التجارة على صعيدها الإقليمي وفيما بينها وبين المناطق النامية الأخرى بمعدل أسرع من معدل نمو التجارة فيما بين بلدان الجنوب بوجه عام. كما أنه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ النامية كانت البضائع المصنوعة هي أنشط عنصر في الصادرات من البضائع فيما بين البلدان النامية، حيث بلغ معدل نموها السنوي ١٢ في المائة في المتوسط، ومثلت تقريبا ثلثي حجم التجارة فيما بين البلدان النامية في عام ٢٠٠١. ومن الجدير بالذكر أيضا أن أنشطة التجارة والاستثمار داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ النامية، انتهجت في حالات كثيرة أسلوبا تكامليا بصفة متبادلة. ويمكن أن يُعزى هذا جزئيا إلى انتهاج سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وكذلك سياسات انفتاحية في مجالي التجارة والاستثمار في الاقتصادات النامية الكبرى في المنطقة.

٢٥ - ومن الأسباب التي سيقت لتفسير عدم تمتع المناطق الأخرى بقدر مماثل من الدينامية لما بدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ النامية من حيث اغتنام المزيد من المنافع المحققة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب، قصور هياكلها الأساسية، ولا سيما الهياكل اللازمة لتسهيل التجارة والنقل، وكذلك ارتفاع الحواجز التعريفية وغير التعريفية. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن التعريفات التي تفرضها البلدان النامية على وارداتها من صادرات البلدان النامية الأخرى تفوق المعدل المتوسط في كثير من الحالات. وفيما يتعلق بأفريقيا والمنطقة العربية، غلب الركود لعقود طويلة على النشاط التجاري داخل كل منهما، حيث يمثل حوالي ١٠ و ٨ في المائة من حجم تجارة كل منهما، على التوالي. وتظهر التحليلات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن موجة النزعة الإقليمية التي سادت في بعض بلدانها الأعضاء خلال عقد التسعينات قد نشطت التجارة داخل المنطقة لبعض الوقت ونشطت نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها بحاجة حاليا إلى زخم جديد. وعلاوة على ذلك، فإنه مع تكاثر الاتفاقات المبرمة داخل المناطق النامية ومع البلدان المتقدمة النمو، أخذت الأسواق الإقليمية في التجزؤ (بسبب شبكة الاتفاقات المتعددة الأطراف ودون الإقليمية والثنائية) مما يزيد من تكلفة تسيير السياسات الإقليمية والتنسيق فيما بينها. كما أن هذا التكاثر في الاتفاقات يزيد من تهميش البلدان المعرضة للتأثر، علاوة على أن التفاوض بشأنها باهظ التكلفة، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأصغر نسبيا.

٢٦ - ومن القضايا المطروحة أيضا، ولا سيما في أفريقيا، الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن ترشد الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية تكوينها ووظائفها، بحيث تكفل هذه الجماعات تحسين فرص التجارة والاستثمار. والتعاون قائم حاليا بين الاتحاد الأفريقي واللجنة

الاقتصادية لأفريقيا في إطار المبادئ التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لتوفير إطار لهذا الترشيد. وفي بعض المناطق التي وافقت على الدخول في اتفاقات للتعاون التجاري، لم يُبت بعد في طرائق التنفيذ. ويمكن للنهج الإقليمية المثلى أن تنشئ منافع عامة إقليمية، مثل المرافق الرئيسية للبنية الأساسية، من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص وأن تعزز الممارسات الجيدة داخل البلدان وفيما بينها.

٢٧ - **ويتضح، من المنظور الإقليمي، أن هذا الخليط المتداخل من المبادرات المستجدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية وعبر القارية بحاجة إلى الترشيد كي يتطور على نحو يدعم نظام التجارة المتعدد الأطراف. وبالنظر إلى ديناميات التنمية، سيلزم للمبادرات العالمية المقبلة في هذا الشأن أن تركز بقدر أكبر كثيرا على الصعد الإقليمية. ويمكن للجان الإقليمية أن تتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد لوضع مجموعة من المبادئ والممارسات وإجراءات التنفيذ المشتركة والمترابطة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والإقليمي على نحو متسق مع مبادئ منظمة التجارة العالمية. كما ينبغي لتلك المنظمات أن تتعاون معا على توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية التي تعاني من معوقات، وهي تتفاوض للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، حتى تتمكن من التعامل بصورة أفضل مع القواعد والترتيبات المعقدة للنظام التجاري العالمي.**

المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٨ - رغم الأهمية المتزايدة للتدفقات الخاصة الأجنبية الموجهة إلى البلدان النامية، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تحتفظ بأهميتها الحيوية باعتبارها مصدرا لتمويل التنمية في الكثير منها، ولا سيما بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، حددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما لا يقل على خمسة بلدان في منطقتها وحددت اللجنة الاقتصادية لأوروبا سبعة بلدان أخرى في منطقتها من التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، باعتبارها بلدانا مستحقة للنظر بصورة خاصة في منحها مساعدة إنمائية رسمية بسبب الصعوبات الاقتصادية المستمرة التي تواجهها بالإضافة إلى الانخفاض الشديد في معدلات نصيب الفرد من الدخل لديها، وإلا فلن تتمكن هذه البلدان، كما يخشى الكثيرون، من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩ - أما التكوين القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية العالمية فهو آخذ في التغير. فقد زادت حصة الهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات في مجموع هذا النوع من المساعدة من

٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٢، بينما انخفضت حصة قطاعي الهياكل الأساسية الاقتصادية والإنتاج خلال تلك الفترة. وقد حصلت المشاريع الشاملة لعدة قطاعات، مثل حماية البيئة وتعزيز دور المرأة في التنمية، على حصة متزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. كما زاد الدعم المقدم إلى المنظمات غير الحكومية من أقل من ١ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٠ إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢. وفي الوقت ذاته، ارتفعت أيضا التكاليف الإدارية التي يتكبدها المانحون، والتي تُحتسب ضمن هذه المساعدة، إلى ٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، وجهت حصة متزايدة من الزيادات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ، ولا سيما للبلدان التي يرى المانحون أنها ذات أهمية حيوية لأسباب أمنية. ومما سبق يتضح أنه **من الضروري لا أن يتم الوفاء فحسب بالتزامات مونتيري التي تقضي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بل يتعين أيضا أن يكون مؤدى هذا حدوث زيادة حقيقية في الموارد المالية المتاحة لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.**

٣٠ - وكما أن كم المعونة مهم، فكذلك كيفها، وأيضا ترتيبات الرصد. ويُعد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، المعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٥، تطورا إيجابيا في هذا الشأن. وفي أفريقيا، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إعمال إطار للمساءلة المتبادلة كانتا قد أعدتاه فيما بينهما في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، سيتيح تتبع تنفيذ التزامات المانحين والبلدان المستفيدة من المنح على السواء.

تحويلات العاملين بالخارج

٣١ - تمثل تحويلات العاملين بالخارج ثاني أكبر مصادر التدفقات المالية الخاصة بعد الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان النامية ككل. وقد تلقت منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر تدفقات من هذه التحويلات بالقيمة الاسمية في عام ٢٠٠٤، ولكن هذه التحويلات في حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثل بالنسبة للمنطقة ككل نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عدة اقتصادات صغيرة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ، فضلا عن أشد البلدان فقرا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وصلت نسبة التحويلات إلى ٨ في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة. وفي بعض الاقتصادات الكبيرة، أصبحت التحويلات مصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي. وبوجه عام، يغلب أن تفيد التحويلات القطاعات الفقيرة من السكان في البلدان المتلقية. وعلى خلاف تدفقات رأس المال، التي تتفاوت تبعا للبيئة

الاقتصادية، تنحو تحويلات العاملين بالخارج إلى الاستقرار والبعد عن التقلب مع الوقت. ويتوقف تدفق التحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية على درجة تطور النظام المالي. ويمكن لهذه التحويلات بدورها أن تحفز هذا التطور. ومن المتوقع أن تجدَّ بعض التغيرات على تدفق تحويلات العاملين بالخارج حيث إن من المرجح أن تزداد الهجرة فيما بين بلدان الجنوب بمعدل أسرع من معدل الهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال. ويعزى هذا إلى أن البلدان الصناعية الجديدة السريعة النمو من المرجح أن تجتذب المزيد من العمال المهاجرين عندما يتجه عمالها الوطنيون إلى العمل في الأنشطة الاقتصادية الأعلى مستوى من حيث القيمة المضافة.

٣٢ - ورغم أهمية التحويلات بالنسبة لبعض الاقتصادات في المناطق النامية، فقلما بُذلت جهود منهجية للاستفادة من تلك الموارد لأغراض التنمية ولفتح أبواب الاستثمار. والمجال واسع في هذا الشأن أمام البلدان النامية المتلقية لهذه التحويلات كي يستفيد كل منها من تجارب البلدان الأخرى، وهو أمر يمكن أن تشجعه اللجان الإقليمية.

القدرة على تحمل أعباء الديون وتخفيف وطأتها

٣٣ - من بين الاثنين والأربعين بلدا المصنفة على أنها مؤهلة لتخفيف أعباء الديون المستحقة عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حصل ٢٧ بلدا على إعفاء من خدمة الديون مقداره ٣٢ بليون دولار. ورغم المساهمات الإيجابية للمبادرات المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومنها إلغاء بعض المانحين لكامل الديون الثنائية المستحقة لهم، فإن الإعفاء الذي حصلت عليه بعض البلدان النامية المدينة، لم يدم إلا فترة قصيرة نسبيا من منظور القدرة على تحمل أعباء الديون، حيث إنها عادت فيما بعد إلى التردي في هاوية ديون لا قبل لها بتحملها. وبينما يشير هذا إلى ضرورة قرن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون باستراتيجية إنمائية شاملة مصوغة لتوائم احتياجات كل بلد على حدة، فقد لوحظ أيضا أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تفرط في الاهتمام بدور الصادرات ولا تعكس بالصورة الكافية العبء الحقيقي للدين على الإنفاق الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن نتائج المبادرة المذكورة كانت إلى حد ما أبطأ في التحقق مما كان متوقعا، حيث ربطت معايير التأهل للاستفادة من المبادرة بشروط وقيود مفرطة حالت دون استفادة بعض البلدان المحتاجة من هذا التدبير الفريد.

٣٤ - وفي حين أن تمديد مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى نهاية ٢٠٠٦ خطوة جديرة بالترحيب، **فقد يلزم الإلغاء التام للديون الخارجية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للخروج بها من حلقة الفقر المفرغة الواقعة في إسارها.** وفيما بين

عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٢، تلقت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء مدفوعات إجمالية من البلدان المتقدمة النمو قدرها ٢٩٤ بليون دولار وسددت في إطار بند خدمة الديون وحده ٢٦٨ بليون دولار. وهناك أيضا بلدان نامية متوسطة الدخل ومثقلة بالديون بحاجة إلى تخفيف أعباء الديون التي ينوء بها كاهلها. ونسبة الديون إلى الصادرات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى من غيرها في أي منطقة أخرى من مناطق العالم النامي. وفي أغلبية بلدان رابطة الدول المستقلة السبع المنخفضة الدخل (أذربيجان، وأرمينيا، وأوزبكستان، وجورجيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، ومولدوفا) لا تزال القدرة على تحمل أعباء الديون تشكل شاغلا هاما على صعيد السياسات، والأمر كذلك أيضا بالنسبة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنها اليمن، الذي يمثل البلد الوحيد في المنطقة المصنف ضمن أقل البلدان نموا.

٣٥ - وقد أبرزت الأزمات الآسيوية وغيرها من الأزمات المالية بعض أبعاد جديدة لمشاكل ديون البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون. ولا تتمثل المسألة في مجرد المستوى الإجمالي للديون، بل تتعلق أيضا بالتوازن بين ديون القطاع الخاص والقطاع العام، وهيكل استحقاقها، ومستوى التبعات الممكنة، وإدارة الاحتياطي، وانتهاج سياسات على صعيد الاقتصاد الكلي تتسق مع الأهداف الإنمائية. وهناك عامل هام ساعد على حدوث الأزمات المالية هو التعجل في تحرير الحسابات الرأسمالية في كثير من البلدان. وتبرز هذه الأزمات أهمية تنظيم جميع المؤسسات المالية والإشراف عليها قبل عملية التحرير، وكذلك وجود إطار سليم ومتماسك لسياسات إدارة ورصد تدفقات رأس المال بصفة عامة، وإدارة الديون بصفة خاصة. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت الديون العامة المحلية ازديادا ملموسا في عدد كبير من البلدان في معظم المناطق، مما يعكس زيادة حالات العجز المالي وارتفاع التبعات الممكنة، على الرغم من البرامج الكبيرة للخصخصة التي نُفذت منذ التسعينات. وتضع زيادة حالات العجز المالي والديون العامة ضغوطا سلبية على النظم المالية وعلى احتمالات النمو، مما يضعف الملاءة الائتمانية للبلدان.

٣٦ - **وهناك حاجة زائدة إلى أن تحاول البلدان أن تجعل من تمويل الديون مصدرا إيجابيا لتمويل التنمية. بيد أن هذا يقتضي اتخاذ إجراءات على الصعيد القطري والثنائي والإقليمي والعالمي. وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي للخطوات المتخذة أن تحقق ما يلي: (أ) تحسين إطار العمل الحالي والترتيبات القائمة لتوفير الدعم للبلدان التي تجابه صعوبات في تدبير رؤوس الأموال من الأسواق الدولية؛ و (ب) تعزيز تطوير أسواق السندات الإقليمية عن طريق زيادة توحيد إجراءات الإصدار والتسوية؛ و (ج) تحسين التعاون الإقليمي عن طريق زيادة الترتيبات المنظمة من أجل تحسين قدرات إدارة الديون وتبادل**

الخبرات فيما يتعلق بإدارة الديون وإدارة المخاطر؛ و (د) إنشاء مركز منظم للموارد، حسب الاقتضاء؛ و (هـ) الاستكشاف النشط لسُبل زيادة فعالية استخدام احتياطيات المنطقة من النقد الأجنبي؛ و (و) إنشاء آليات متعاكسة مع الدورات الاقتصادية.

مسائل الإدارة والمسائل المنظومية

٣٧ - **وفقا لأهداف توافق آراء مونتيري على الصعيد الإقليمي، هناك حاجة إلى اتخاذ المبادرات والتعاون على الصعيد الإقليمي بزيادة تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية وتقليل القابلية للتأثر في حالات الأزمات المالية.** ومع تزايد الإدراك للعلاقة السببية بين التمويل والنمو، في جميع المناطق، تواصلت عملية تحرير القطاع المالي المحلي، بدرجات متفاوتة. وفي هذا الصدد يتبين من تحليل التقلبات التي تعرضت لها بعض البلدان في الماضي، من قبيل ما حدث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنه في حين أن تدابير التحرير على الصعيد المحلي اقترنت بها تدابير تحرير على الصعيد الدولي، فإن استقرار الاقتصاد الكلي تعرّض لعدة فترات من الأزمات سبقتها تقلبات تدفقات رؤوس الأموال. ويضاف إلى ذلك أن أنظمة التحوط جاءت متأخرة. وساعد هذا المزيج على إحداث أزمات مزدوجة في مجالي النشاط المصرفي والعملات في تلك المنطقة في التسعينات، كان حلّها باهظ التكلفة من حيث مقدار الخسائر في الناتج وفي العمالة، وظلت عواقبها السلبية ماثلة حتى بعد حلّها.

٣٨ - وبيّنت الأزمة المالية الآسيوية مدى السهولة التي يمكن أن تنتشر بها الأزمات من بلد إلى آخر مع ازدياد التكامل بين الاقتصادات والأسواق من جرّاء الروابط التجارية وروابط الاستثمار. ومنذ تلك الأزمة، أخذت بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتلمس على نحو أوثق تنمية التعاون المالي بقدر أكبر لمنع انتشار الأزمات عن طريق العدوى ولمساعدة البلدان المتضررة. **ورئي أن من المستصوب إنشاء آلية إقليمية للمراقبة، تعمل كنظام للإنذار المبكر، من أجل منع وقوع الأزمات في المستقبل**، وظهرت عدة مبادرات في منطقة شرق آسيا، بما في ذلك فريق مانيلا الإطاري وعملية المراقبة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣، والمنشأة لتكملة آليات المراقبة الدولية القائمة التي تستخدمها مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الهيئات. أما مبادرة شيانغ ماي، التي وافق عليها وزراء مالية رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ في أيار/مايو ٢٠٠٠، فقد جعلت السيولة النقدية الطارئة متاحة للبلدان الأعضاء في أوقات الأزمات. وترمي مبادرة شيانغ ماي إلى مساعدة البلدان المتضررة على مجابهة انقطاع تدفقات رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر الصرف بواسطة إنشاء شبكة من اتفاقات التبادل الثنائية وتسهيلات اتفاقات

إعادة الشراء فيما بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣. **وكما يتبين من التجربة، فإن وجود نهج إقليمي متعدد الأطراف يمكن أن يكفل أن تكون أي مشروطية مرتبطة بالمساعدة المالية متسقة من بلد إلى آخر.**

٣٩ - وكثيرا ما تكون النظم المالية الضعيفة عاملا حفازا لحدوث أزمات اقتصادية أوسع نطاقا. ولذا يتعين أن تترافق المبادرات المالية وغيرها من مبادرات إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي مع التدابير الرامية إلى حماية الاقتصاد من الصدمات في المستقبل. وهناك تجربة مهمة فيما يتصل بتحرير القطاع المالي والأزمات المالية وتأثيرهما على القطاع المصرفي في حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث توجد إجمالا أكبر حصة من الملكية الأجنبية في العالم النامي. فقد حدثت هذه العملية هناك، بقدر أكبر من أي منطقة أخرى، وإن كان ذلك على نحو متسلسل في أكثر الحالات. وكجزء من سلسلة التحرير ذاتها، بيعت المصارف المملوكة للدولة للقطاع الخاص المحلي والدولي. بيد أن الحكومات اضطرت في حالات كثيرة أثناء الأزمات إلى إعادة تأميم كثير من المصارف، ثم تبعت ذلك جولة أخرى من جولات الخصخصة. أما الترعة الثانية - صوب الملكية الأجنبية - فقد ظهرت في كلتا المرحلتين. وفي حين أن ملكية المؤسسات الأجنبية للأصول المصرفية توفر فرصا ممكنة، فإن ما حدث من الإفراط في الملكية الأجنبية للأصول المصرفية أدى، في بعض الأحيان، إلى إعاقة الإقراض للقطاعات الخاصة المحلية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **واستقاء من هذه الخبرات، تبين التحليلات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تنوع نماذج الملكية يمكن أن يسهم في تحقيق النجاح الاقتصادي. بيد أن تجربة الاقتصادات الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية تبين أن سيطرة المصارف الغربية المتمرسة على المصارف المحلية على أساس الملكية التامة يمكن أن يؤدي إلى نشوء قطاع مصرفي صحيح البنية وسريع النمو.**

ثالثا - الجوانب الأقاليمية لمتابعة توافق آراء مونتيري

٤٠ - إن تنوع الخبرات في مجال التنمية على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية في جميع المجالات الفنية لتوافق آراء مونتيري، إلى جانب التباين في مستويات الدخل وثروات الموارد وتوجه السياسات، يوجد فرصا مثالية للتعاون الأقاليمي فيما بين تلك البلدان، على نحو يتيح لكل منها التعلم من غيرها ومحاكاة الممارسات الجيدة. ونظرا إلى الميزة الموقعية التي تتمتع بها اللجان الإقليمية وقُربها من البلدان فضلا عن تعاونها منذ أمد طويل مع مجموعات التكامل والمؤسسات المالية والإنمائية الإقليمية، فإنها مهيأة على نحو

فريد لتعزيز التعاون الأقاليمي ولاستخدام هذا التعاون في تدعيم جهود بناء القدرات في البلدان النامية.

٤١ - وفي السنوات الأخيرة، أخذ يتزايد، لهذا الغرض، استغلال اللجان الإقليمية للموارد المتاحة في إطار حساب التنمية التابع للأمم المتحدة في الاضطلاع بالتنفيذ المشترك لمشاريع بناء القدرات، بالتعاون مع ذوي الصلة من الشركاء العالميين والإقليميين الآخرين ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتُغطي المشاريع الأقاليمية الجارية والمعتزم تنفيذها في هذا الصدد ما يلي: تحسين القدرات الوطنية لتنمية روابط النقل الأقاليمية البرية والبرية - البحرية؛ وزيادة القدرة التنافسية للشركات في منطقة البحر الأبيض المتوسط في الأسواق الإقليمية والعالمية عن طريق تبسيط ومواءمة الإجراءات التجارية في جميع مراحل المعاملات؛ وتزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية بالقدرة المستدامة على تخطيط وتنفيذ مبادرات تيسير التجارة والنقل على الصعيد الإقليمي بواسطة إنشاء مجموعات محلية لتيسير التجارة والنقل وتشجيع الشراكات؛ وتعزيز القدرة التنافسية والقدرة التفاوضية للبلدان النامية عن طريق تبادل المعارف بشأن المشاكل وأفضل الممارسات في شتى البلدان والمناطق فيما يتعلق بتشجيع التجارة وتنفيذ السياسات التجارية؛ وتعزيز قدرة البلدان الأعضاء النامية على رسم سياسات فعالة في مجال التجارة والبيئة والتفاوض بشأنها، على نحو يراعي ما بينهما من روابط، وآثار تلك السياسات على إمكانية الوصول إلى الأسواق، وعلاقاتها، واتفاقاتها البيئية المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، نظمت اللجان الإقليمية في تموز/يوليه ٢٠٠٤، برعاية من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حلقة دراسية معنية بالسياسات في نيويورك بشأن ''الترتيبات المالية الإقليمية''.

٤٢ - وهناك أيضا مجال كبير لزيادة التعاون الأقاليمي، عن طريق اللجان الإقليمية، من أجل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مناطق التجارة الحرة، وتعبئة الموارد المحلية، ومصادر التمويل الابتكارية، فضلا عن تعزيز اتساق السياسات التجارية والمالية والنقدية وتساوقها مع التنمية.